الفصّل الأول

الحرّبُ الإقّتِصادّية
(مُقاربَة إبِسْتُمُولوجِية)

المبحث 1: البناء المعرفي للحرب الإقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الحرب الإقتصادية

شكّلت نهايةُ **الحرب الباردة**[1] **"Cold War"** (مُصطّلح صكَّهُ الروائي البريطاني **جورج أورويل "George Orwell"** (1903-1950)) نُقّطة تحوّلٍ جِذري في مسار العلاقات الدّولية بصفة عامة، والدّراسات الأمنية والإستراتيجية بصفة خاصّة، نظراً لمّا أفرزتهُ منّ تحوُّلات أسفّرت عنّ تغّيراتٍ جِذّرية في جميع المجالات.[2]

نظرا لتشعب هذا الموضوع وأخذه لأبعادٍ عديدةٍ ومتداخلة، ولتعدُد الرُؤى فيه ولحدّاثتِهِ، ونظراً لنُضُوبِ المؤلفات وقلّة الدراسات الأكادمية المُحققة والمُدّققة الناطقة باللغة العربية، الأمّر الذي حدّاَ بنّا إلى تبني منهجية التفكّيك اللُغوي والمُصطلحي لمفهوم **الحرّب الإقتصادية** في العلاقات الدولية، وذلك بقصد ضبّط وتقريب المعنى وِفق المنظور السياسي والمساق الإقتصادي الذي يتّلائم وتخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وبهدف تأسيس أرضية معرفية بتَصَوُرات واضحة ومتكاملة للحرب الإقتصادية والمفاهيم المتعلقة بها.

مفهوم **الحرب** "The War": يعرفها الجنرال والإستراتيجي **الألماني كارل فون كلاوزفيتز "Carl von Clausewitz"** (1780-1831) بأنها نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات المنسجمة، الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافيا السياسية للحصول على النتائج المرجوة والمصممة مسبقا، ولكل عصر نوعه من الحروب.[3]

يرى العسكري والمؤرخ البريطاني **جون كيغان "John Keegan"** (1934-2012) أن الحرب ظاهرة عالمية وأبدية، بحيث أن شكلها ونطاقها يحددها المجتمع أو الجماعة التي تقوم بها.[4]

مفهوم **الإقتصاد** "Economy": ونعني هنا الإقتصاد الكلي (السياسي، والدولي)، عكس الإقتصاد الجزأي (المؤسسة).

---

[1] **الحرب الباردة "Cold War":** مُصطّلح يُستخدم لوصف حالة الصراع، التوتر، والتنافس التي كانت بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) وحُلفائِهم خلال الفترة الممتدة منّ مُنتصَفِ الأرّبعِينِياتْ حتى أوائِل التِّسعِينِياتْ.

[2] إدريس عطّية، **النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تُجاه مسّألَتَيّ الهِجّرة واللّجُوء**، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية (المركز الديمقراطي العربي)، ألمانيا، 2018، (المجلد 01 - العدد 01 / سبتمبر) ص44.

[3] كارل فون كلاوزفيتز، **الحرب**، (ترجمة: الباحث)، دار نشر جامعة برنستون، الولايات المتحدة، 1976، press.princeton.edu، بتاريخ (2018/11/10)، ص 11-14.

[4] جون كيغان، **تاريخ من الحروب**، (ترجمة: الباحث)، دار راندوم هاوس، نيويورك، 1993، penguinrandomhouse.com، بتاريخ (2018/11/10)، ص 07.

يعرّفه عالم الإقتصاد النرويجي **ركنر فرش "Ragnar Frisch"** (1895-1973) على أنه مجموعة الحلول النظرية التي تتعامل مع الإقتصاد ككتلة واحدة ومنسجمة، والذي يُعنىَ بدراسة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معدّلات البطالة، التضخم، الأسعار، والإستثمار... بهدف فهم الإقتصاد المحلي، العالمي، والعمل على تطويرهما وتحسينهما.[1]

وحسب عالم الإقتصاد الهولندي **يان تينبرغن "Jan Tinbergen"** (1903-1994)، فإنه ومن أجل تفادي الأزمات والحروب الإقتصادية، تسعى الدول وفق هذا المنظور إلى إجراء تعديلات عقلانية وواقعية في السياسة العامة من أجل تحقيق إستقرار الإقتصاد ونموه، وذلك عبر نوعين من السياسات، السياسة المالية "Fiscal policy"، والسياسة النقدية "Monetary policy".[2]

أما **الحرب الإقتصادية "Econimic Warfare"** كمفهوم:

يقدمها المفكر والدبلوماسي الأمريكي **هنري كسنجر "Henry Kissinger"** (1923) (جامعة هارفارد)[3] على أنها مصطلح يستخدم لوصف السياسة الإقتصادية التي يتم إتباعها خلال زمن الحرب أو السلم، ولأن العلاقات الدولية ليست سلمية ولا حربية دائما، فهي متقلبة بين هذا وذاك بدرجات ومراحل.[4]

يرى المفكر الأمريكي **نعوم تشوموسكي "Noam Chomsky"** (1928) أن هذا المفهوم ينّحصر بالأساس في أن دولة ما أو مجموعة دول بشرطية إمتلاك القوة (الإقتصادية، العسكرية...) تقرر تضييق فرص ونسب الواردات من دولة معينة، وذلك عن طريق رفع الرسوم الجمركية (الضرائب) عليها، أو أخذ حصة منها، وهذا كإجراء أولي وإفتتاحي لقيام الحرب الإقتصادية الشاملة... بالإضافة إلى هاته الإجراءات هناك أدوات أخرى تستخدم في هكذا أنواع من الحروب، وبأهداف معلنة وخفية، حيث تنتقل مستويات الحرب هنا من تجاري، إلى إقتصادي، ثم عسكري.[5]

في الأغلب، تأتي هذه الخطوات من أجل حماية المنتج المحلي لها، وعليه، تقوم الدولة المتضررة هي الأخرى بالردّ بالمثل، وهكذا، تتعاظم الأفعال وردود الأفعال لتنتقل الأوضاع من حرب تجارية إلى حرب إقتصادية شاملة مع إحتمالية تدخل العامل العسكري.

---

[1] جائزة "نوبل" في العلوم الاقتصادية (الإقتصاد الكلي) 1969، السويد، nobelprize.org، بتاريخ (2018/11/10)

[2] سامي خشبة، **مفكرون من عصرنا**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2001، ص 302.

[3] هنري كسنجر، **النظام العالمي الجديد والحرب الإقتصادية بين الولايات المتحدة والصين** (مقال)، (ترجمة: الباحث)، جريدة الواشنطن بوست عدد 386، واشنطن، washingtonpost.com، بتاريخ (2018/08/27).

[4] هنري كسنجر، **مقابلة** تلفزيونية مفتوحة مع شبكة CNN العالمية، بتاريخ 2018/09/03، youtube.com، بتاريخ (2018/10/11).

[5] نعوم تشوموسكي، **التصادم الأمريكي الصيني والمآلات المستقبلية** (ندوة صحفية مصورة)، (ترجمة: الباحث)، بتاريخ (2018/10/03) معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، mit.edu، بتاريخ (2018/12/28).

يرى السياسي ورئيس المخابرات المصرية سابقا **"صلاح نصر"** أن الحرب الإقتصادية هي عمل مكمل للهجوم العسكري، ويتم تطبيقها في المواقف التي لا يصل فيها النزاع إلى مرحلة الحسم العسكري بقصد إضعاف إمكانات العدو العسكرية، الإقتصادية، وقدراته العدوانية.[1]

إن للمخابرات الإقتصادية علاقة تاريخية وثيقة بالحرب الإقتصادية، ففي بريطانيا العظمى كانت وزارة الحرب الإقتصادية تقوم بدور وكالة المخابرات الإقتصادية في بداية الحرب العالمية الثانية، وفي الولايات المتحدة تحملت هيئة الحرب الإقتصادية مسؤولية المخابرات الإقتصادية، وقد بينت التجربة حيوية المخابرات الإقتصادية الدقيقة في إختيار إجراءات الحرب الإقتصادية وتعزيزها، وفي حسم الحرب الشاملة بصفة عامة.

الحرب هي صّراع بين طرفين أو أكثر، تكون مسلحة أو بطرق أخرى، مثل الحرب النفسية والإقتصادية، حيث تتسم الحرب الإقتصادية بطبيعة الهجوم أو الدفاع، وتستخدم قبل الحرب الشاملة أو في أوقات السلم، ومن أهم آلياتها، العقوبات، الحصار، وكافة الإجراءات الإقتصادية الممكنة والمتاحة.

إن الحرب الإقتصادية قد تتداخل فيما بينها إلى ثلاثة أنواع حسب القصد والهدف، وهي كما يلي: [2]

- الحرب الإقتصادية ذات المبتغى الإقتصادي: تمثل مجمل الأدوات والوسائل الإقتصادية التي يستخدمها بلد ما ضد بلدان أخرى والتي تستهدف كنتيجة الإستيلاء على الأسواق الخارجية.
- الحرب الإقتصادية ذات المبتغى السياسي: هي العقوبات الإقتصادية التي تفرض على بلد ما لتغيير سياساته، وتتمثل بقطع العلاقات التجارية مع البلد المعني، حيث يذكر هنا مدى الفعالية لهذا النوع من العقوبات الإقتصادية منذ إنقضاء عهد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.
- الحرب الإقتصادية ذات المبتغى العسكري: هي الأعمال والإجراءات المتخذة ضد الموارد أو القوة الإقتصادية والمادية للخصم، وكذلك الوسائل الإقتصادية لمواجهة وإدارة الحروب..

تشتمل الحروب الإقتصادية على عدة أبعاد وأغوار، أهمها:[3]

---

[1] صلاح نصر، **الحرب الإقتصادية في التاريخ الإنساني**، دار القلم، دمشق، 1965، ص 501-502.
[2] زيد حازم الزلزلي، **عسكرة المجتمع (التأثيرات السياسية والأمنية)**، دار الأمجد، الأردن، 2018، ص 233.
[3] تيري دي مونبريال، جان كلين، **موسوعة الإستراتيجيا**، (ترجمة: علي مقلد)، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2011، ص 581.

- حروب الطاقة: (النفط، الغاز...) والتي تعد من أهم البواعث الرئيسية لإتقاد الحروب العالمية وتلظيها بالصراعات الجديدة والمتجددة.
- الحروب المالية: حرب العملات وأسعار الصرف، إذّ المقصود بها إعتماد دولة ما على قوتها الاقتصادية لتقليص قوة تنافسية الدول الأخرى وتقليص حجم ثرواتها عن طريق إستخدام السياسة النقدية والتدخل فى أسواق تبادل العملات، وهذا ما يعد أحد أشكال الحروب الاقتصادية الباردة من أجل تحقيق أهداف محددة.

كما يأتي تعريفها على أنها إستخدام الأدوات المالية والضغط وقوى السوق للتأثير في القطاع المصرفي ومصالح القطاع الخاصّ والشركاء الأجانب بهدف عزل اللاعبين المارقين عن النظم المالية والتجارية العالمية وإزالة مصادر تمويلهم، حيث أن هذه الحرب تتجاوز العقوبات التقليدية والحظر التجاري.[1]

وخير مثال على ذلك، ما قدمه المفكر الأمريكي **خوان زاراتي " Juan Zarate"** (جامعة هارفارد) عن الكيفية التي من خلالها قامت مجموعة صغيرة مخصصة من المسؤولين بإعادة تعريف دور وزارة الخزانة مستخدمة صلاحياتها، علاقاتها، وسمعتها الفريدة في ممارسة الضغط المالي ضد أعداء أمريكا.

- الحروب التكنولوجية - التجسس الصناعي والإقتصادي: لقد عَرف العقد الأخير من القرن المنصرم حركة تكنولوجية متسارعة، ونزعة تطورية فريدة في مجال وسائل الإتصال والمعلومات، والتي إختزلت الحدود الزمانية والمكانية وألقت بظلالها على كافة جوانب الحياة.[2]

لقد أضحت أسرار البحث العلمي، الإختراعات، التقنيات الحديثة المتقدمة، بيت القصيد فيما تبحث عنه أجهزة المخابرات بهدف سرقتها والإستحواذ عليها، ولأن المستقبل لمن يملك التكنولوجيا وتقنياتها.[3]

ومن ذلك، التجسس الموجه لأغراض تجارية، والذي تقوم به الجهات، الشركات والمؤسسات التجارية بهدف الحصول على أسرار صناعية من الشركات المنافسة، مثلما حصل بين الولايات والمتحدة والصين، وكان دافعا لقيام الحرب الإقتصادية الحالية فيما بينهما.

يمكن أيضا للحرب الإقتصادية[4] أن تستند إلى أنواع أخرى من الحروب قصد تحقيق أهدافها المعلنة والخفية، ومن ذلك:

---

[1] خوان زاراتي، **حرب الخزانة: إطلاق عصر جديد من غلاف الحرب المالية**، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، washingtoninstitute.org/ar، 2013، بتاريخ (2018/09/26).

[2] يوسف أزروال، وليلى لعّجال، دور **الإعلام الجديد في صناعة التغيير السياسي بالوطن العربي**، مجلة العلوم الإجتماعية (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية، والإقتصادية، ألمانيا)، 2017، (العدد 01) ص 68.

[3] ممدوح الشيخ، **التجسس التكنولوجي: سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية**، مكتبة بيروت، لبنان، 2007، ص 117-120.

[4] موسى زعبي، **دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي**، إتحاد الكتاب العرب، سوريا، 2001، ص 47-50.

- الحرب الإعلامية: هي شكل من أشكال الصراع في حالات السلم أو الإحتراب، ومن ذلك، الدعاية والبروباغندا (Propaganda) وهي نشر المعلومات بطريقة موجهة أحادية المنظور وتوجيه مجموعة مركزة من الرسائل بهدف التأثير.
- الحرب الباردة: وهو صراع غير مباشر يحدث بين الدول الكبرى، وله العديد من الأشكال مثل الصراعات السياسية، الأيدولوجية، العسكرية أحياناً. ويعني أيضا صراعاً لا يعلن فيه أحد الطرفين المتحاربين الحرب على الطرف الثاني بشكل رسمي، مثلما حدث سابقا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، وما يحدث حاليا بين الولايات المتحدة والصين.
- الحرب النفسية: وهي الإستعمال المخطط والمُمنهج للدعاية ومختلف الأساليب النفسية للتأثير على آراء ومشاعر وسلوكيات العدو بطريقة تسهل الوصول للأهداف.[1]

وهي وسيلة أساسية لتحقيق الاستراتيجية القومية للدولة في زمان السلم والإحتراب، وتُستخدم فيها كل إمكانات الدولة ومقدّراتها السياسية، الإقتصادية، العسكرية، الإعلامية، الإستراتيجية، اللوجستية... والتي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقق أهداف منشودة من قبل.

- الحرب المعلوماتية: هي إستخدام وإدارة المعلومات للحصول على ميزة تنافسية على العدو، وتتضمن جمع المعلومات الإستراتيجية، التأكد من صلاحية المعلومات الموجودة، وإستغلالها في مساقها الصحيح والوقت المناسب.

وتنقسم حرب المعلومات إلى سبعة أقسام: حرب القيادة والسيطرة، الحرب الإستخباراتية، الحرب الإلكترونية، حرب العمليات النفسية، حرب قراصنة المعلومات، حرب المعلومات الإقتصادية، حرب المعلومات الافتراضية.

كحوصلة لهذا المبحث، وبناء على ما سبق ذكره آنفا وما سيأتي لاحقا، وإستنادا إلى عديد الرؤى والمصاديق، فإنه وكمفهوم إجرائي متكامل لماهية الحروب الإقتصادية، نستطيع القول بما يلي:

إن الحرب الإقتصادية تعد أهم مكونات الحروب الشاملة بين البلدان، بالنظر إلى مكانة العامل الإقتصادي في العصر الحديث، وعلى إعتبار أن المنظور الواقعي يؤكد على شريرية الإنسان كطبع مجبول عليه، وأن البقاء للأقوى.

قد تكون الحروب الإقتصادية بديلا أو توطأة تمهيدية للحرب الشاملة التي تتضمن إستخدام وإستنفار القوة العسكرية، لاسيما وأن عالم اليوم يحوز أسلحة فتاكة، وأسلحة دمار شامل (نووية، تكنولوجية..) تهدد النوع الإنساني والحيوي على الأرض.

---

[1] صلاح نصر، **الحرب النفسية – معركة الكلمة والمعتقد**، الجزأ 1، دار القاهرة للطباعة، مصر، 1966، ص 07.

تعد الحرب الإقتصادية وسيلة أساسية لإدارة الصراع الدولي، والتي يتم إستخدامها بهدف إرغام الأطراف الأخرى على الخضوع للطرف الأول بما يحقق مصلحته، سواء شمل ذلك تنفيذ سياسات معينة أو العدول عن أخرى، وخير مثال على ذلك هو الدوافع التي قدمها الرئيس الأمريكي ترامب كتبرير لحربه الإقتصادية ضد الصين، وذلك ما سنبينه تفصيلا فيما سيأتي لاحقا.

المطلب الثاني: علاقة الحرب الإقتصادية بالحرب التجارية

بالإضافة إلى ما مضى، وإستطرادا بالحديث عن الحرب الإقتصادية كمفهوم حديث ومستقل بذاته، وجب هنا التفريق بينه وبين مفهوم الحرب التجارية.

بداهة، تعد الحرب التجارية سابقة للحرب الإقتصادية، وهي بذلك جزأ من كلّ، وتعتبر إلى جانب ذلك أحد أهم أوجهها وأدواتها الإفتتاحية، والتي تأتي على شاكلة رسوم جمركية، ضرائب، إقتطاع، بحيث تُفّرض على مجموعات واسعة في الأغلب من السلع، البضائع المستوردة، وكذا الخدمات، وذلك ما قامت به الولايات المتحدة مع الصين كخطوة تمهيدية تلتها خطوات تصعيدية أخرى.

تعدُّ الحرب التجارية من أهم السمات المتأصلة في العلاقات الدولية، وما يفسر ذلك هو المبدأ الأساسي للنظام الرأسمالي (إقتصاد السوق، الحر) "دعه يعمل، دعه يمر.." الذي صكه المفكر الفزيوقراطي ووزير المالية الفرنسي **رينيه دي فوير " Réné Di Fuir"** (1751) في عهد الملك **لويس الخامس عشر**، ثمّ قام بتطويره الإقتصادي الفرنسي **فنسنت دي جورناي "Vincent de Gournay"** (1712-1759)، وعمقه الفيلسوف الأسكتلندي وأب الإقتصاد الحديث **آدم سميث "Adam Smith"** (1723-1790)، وقد راج هذا المبدأ خلال القرون الثلاثة الأخيرة، والذي جاء بالأساس لمواجهة تدخل الدولة والحكومة في الإقتصاد والتجارة (على عكس النظام الإشتراكي)، ولمواجهة الحمائية التجارية وفرض القيود على السلع والمنتجات بين الدول، مما فتح أبواب على مصرعيه أمام الحرية الفردية، المنافسة، والتجارة الدولية، وعليه، تأسست الدعائم المتينة لليبرالية.

تُعد الحرب التجارية نتيجة محتملة لإجراءات "حمائية" وتصف أجواء تكون فيها كل دولة متأهبة لإتخاذ قرارات تجارية ضد دولة أخرى من خلال زيادة المعوقات التجارية كالتعريفة الجمركية.[1]

[1] ياش تاندون، **التجارة حرب – حرب الغرب على العالم**، (ترجمة: عبد الجليل مصطفى)، دار العبيكان، السعودية، 2016، ص 10-11.

عموما، يمكن القول أن **الحرب التجارية Trade war** تشير حصرا إلى عكوف دولتين أو أكثر إلى فرض رسوم وتعريفات جمركية، أو حواجز تجارية ضد بعضها البعض كمبادرة بالفعل أو رد الفعل، حيث أنه إلى جانب الأضرار التي تحققها هكذا أنواع من الحروب، فإنها قد تأدي ببعض الدول إذا إستمرت الأمور على حالها إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي.[1]

أيضا، يمكن القول أن الحرب التجارية هي قيام شريك تجاري بمحاولة تحسين وضعه الإقتصادي (إنخفاض مستويات الدخل والناتج...) عن طريق فرض التعريفات الجمركية على الواردات، ممّا يدفع الشريك الآخر للإنتقام بفرض رسوم جمركية مضادة، وذلك ما يؤدي إلى تدني مستوى الرّفاه الإقتصادي في الدولتين مقارنة بما كانت عليه في ظل تجارة حرة ومشتركة.[2]

المطلب الثالث: السِياقات التّاريخية لمفهوم الحروب الإقتصادية

إنّ حداثة مفهوم الحرب الإقتصادية لا يعني بالضرورة عدم توفّره على سياقاتٍ تاريخيةٍ وإرهاصاتٍ فكريةَ سابِقة مهّدّت لتبلّور المفاهيم والرُؤى حوله.

لوّ تمعنا التاريخ البشري بِإمّعَانٍ وتدّقِيقٌ، لوجدنا أنّ الحرب والإقتصاد مُتداخلان دائما وأبدا، إذّ تعدّ الحرب الإقتصادية (بمفهومها التقليدي) من أقدم أنواع الحروب على الإطلاق[3]، والتي تأخذ شكل الصراع والتناحر على الموارد الإقتصادية والنفّعية بشتّى أنواعها، ومن ذلك، تملّك طُرُقِ التجارة وسُبلِ القوافل، مصادر الطاقة البدائية والحديثة، الأراضي الخِصبّة للّزراعة والفلاحة (بإعتبارِهما العمود الفقّري للإقتصاد في العصور الماضية..)، والمياه (وهو عصب الحياة) وما يترتّب عنه من زِراعة وفِلاحة، وتربية الكائنات الحية...

كما تعتبر هذه البواعث والمُسببات وإلى غاية يومنا هذا أسباباً وجِيهة ساهمت في الماضي القريب بقيام الحرّبين العالَمِيَتَيّنّ الأولى[4] والثانية، وكذا دافعاً أساسيا في القرون الثلاثة الأخيرة للقِوى الإستعمارية الكبرى لإحتّلال وإستّعّمار البُلّدَان والأمْصَار التي تَزّخرُ بالموارد والثرّوات الطبيعية (إفريقيا وآسيا).

---

[1] الحروب التجارية، دائرة المعارف البريطانية (المجلد 01 / ص 714-715)، الموسوعة البريطانية المحدودة، britannica.com، بتاريخ (2018/12/22).

[2] محمود حامد، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، دار حميثرا، مصر، 2017، ص 230.

[3] نزار قنوع (وآخرون)، الحروب **الإقتصادية أحد أساليب الإرهاب الإقتصادي**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، (المجلد 35 العدد 05)، سوريا، 2013، ص 228.

[4] جوزيف ناي، (**القوة الناعمة**)، مرجع سابق، ص 23.

يرى كثيرٌ من المؤرخين والباحثين أن التاريخ الإقتصادي الثرّي مرّ بمرحلتين أسَاسيتَيّن[1]، الأولى كانت مرحلة البقاء على قيد الحياة حيث إمتدت من تعقّل الإنسان إلى غاية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، والمرحلة الثانية بدأت من حينها وإلى غاية اليوم، والتي حملت اللواء للحياة المدنية والتحضّر...

تزامناً مع الثورة الصناعية في أوروبا، إنطلقت الدول الإستعمارية الكبرى آنذاك إلى إحتلال القارة الإفريقية والآسيوية، مُطَوّعةً في سبيل ذلك آلَتها العسكرية التي تطورت شيئاً فشيءٌ إلى أسلحةٍ متقدّمة ومعقّدة، حيث كان الدافع الأساسي إلى ذلك كله هو البحث عن الموارد الإقتصادية...

لقد شهدّت القرون الثلاثة الأخيرة حروبا طاحنةَ الدّافِع فيها هو الإقتصاد، وبهذا، تم التداخل بين هَذيْن المَجَاليّن (الحرّب والإقّتصاد) وقدّ غَدَاَ هذاَ يخّدِمُ ذاك، ومنّ أبرز الأمثلة التي تُذكر في هذا الصدّد هي الحرب الفرنسية البريطانية، والتي نَخَرَت إقتصاد كِلّاَ البلدين، لتؤُول بِهِمَا الأوضاع المزرية إلى فتح باب الحوار الذي أفضى في نهايته إلى خلق تعاونٍ تجاري مشترك، ومنّ هنا، بدأت ملامح الصراع الأيدُولوجي والفكري تتشكل بين الدول العظمى، والذي سيطر فيما بعد على الحروب والصراعات في موازين القوى الإقتصادية[2]، حيث أنهُ في إطار النظام الرأسمالي نذكر من ذلك، قيام الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بالآلة العسكرية وعن طريق **الغزّو الإقتصادي**[3] **"Economic Invasion"** والإستيلاء على الموارد الإقتصادية للأمم والبلدان.[4]

لقد أخذ الغزو الإقتصادي في القرن العشرين أهمية أكبر من الغزو العسكري، ذلك أن صدى الإقتصاد أهم وأكبر تأثيرا من صدى الحروب، وقد عُني الزعيم النازي **أدولف هتلر "Adolf Hitler"** (1889-1945) بذلك كثيرا، وهذا ما يؤكدة الربط المتين بين القوة الإقتصادية كدافع ووسيلة تحركها وتغذيها القوة العسكرية، وخير مثال على ذلك، أعظم حربين شهدهما العالم والتاريخ هما الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتَّانِ جسَّدَتَا هاته الأفكار تسجيداً عميقاً وكبيراً.

---

[1] محمد المغربي، **نقود وبنوك**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 05.

[2] قتيبة الأحمد، **الحروب الإقتصادية**، "ورقة بحثية" مقدمة لمادة "القضايا الإقتصادية المعاصرة" بإشراف د"علي مدين"، دفعة ماجستير (إقتصاد عام)، 2013/2012، جامعة دمشق، سوريا، politics-dz.com، بتاريخ (2018/09/23).

[3] **الغزّو الإقتصادي "Economic Invasion":** في مفهومه التقليدي، هوّ مُصّطلح يشير إلى ربّط عجلة الإقتصاد في الدول الفقيرة بإقتصاد الدول الغنية عن طريق تشجيع "النظام الرأسمالي" الحروب الإقليمية لدفع الشعوب إلى النزاعات العسكرية بهدف قيام الحروب الإقليمية، ماَ يُؤدي إلى الإكثار من شراء الأسلحة من الدول المُسيطرة مع العلم أنّ تجارة السلاح هي أكبر تجارة في العالم مربحة للدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. أمّا في مفهومه الحديث فيعني تمّلك دولة قوية إقتصاديا لإقتصاد بلدٍ ما عن طريق التحكم في دواليب إقتصاده، مثل: تملك الشركات الكبرى وحق إستغلال الثروات الباطنية في إطار العولمة أو في إطار الحق التاريخي أو الإستثمار...

[4] **الغزو الإقتصادي للأمم**، مجلة شؤون عربية (جامعة الدول العربية)، مصر، 1987، (العدد 52) ص 161.

بالعودة إلى السياقات التاريخية لهذا المفهوم نستطيع القول أن التاريخ الإنساني مستفيض بالأمثلة والوقائع التي تفسر مدارك الحروب الإقتصادية والتجارية وتسبُر أغوار أسرارها وأهدافها الخفية والمعلنة، حيث نسوق في هذا المقام نماذج معتبرة ومقتضبة نستدل من خلالها إلى جلاّء المعاني والدلالات لماهية الحروب الإقتصادية، وذلك فيما يلي:

أمثلة عن **الحروب التجارية**:

- في عام 1730، خلال إستقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا، فرضت هذه الأخيرة قيودا تجارية معها، ثم تلى ذلك **"مبدأ مونرو"** الذي أقره الرئيس الأمريكي **جيمس مونرو "James Monroe"** (ولايته 1817-1825) عام 1823م، والذي تزامن مع سياسة العزلة الأمريكية والحمائية التجارية، وقد إستمر ذلك إلى غاية إعلان الرئيس **وودرو ويلسون "Woodrow Wilson"** (ولايته 1913-1921) المبادئ الأربعة عشر، والتي حررت التجارة عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى.

يذكر أنه بالإستناد إلى مبادئ ويلسون، تم تأسيس منظمة التجارة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بما يتلائم ومصالحها ورؤاها، وأهمها، تصريف الفائض الصناعي الضخم المنبثق عن المعسكر الغربي الرأسمالي بآلات الثورة الصناعية.

أمثلة عن **الحروب الإقتصادية**:

- القرن الرابع قبل الميلاد: الحرب الإقتصادية بين أثينا وأسبرطة (الحرب البيلوبونيسية)، والتي إندلعت عديد المرات بسبب التوسعات الإستعمارية، التجارية، والإقتصادية لأثينا لربع قرن من الزمن.
- القرن السادس ميلادي:[1] في السنين الأولى من البعثة المحمدية برسالة الإسلام، كانت قبيلة "قريش" من أهم البُطون الواطنة لشبه جزيرة العرب (الشرق الأوسط حاليا) في مكة، والتي كانت تحظى بنسلٍ من سلالة النبيَّيْن إسماعيل وإبراهيم، وقد كان إلى جانب ذلك قوة بشرية، مالية، إقتصادية، وعسكرية، وتحتل مكانة إجتماعية مرموقة ولها الكلمة المسموعة في المنطقة كلها، وكانت أيضا تتحكم في طرق وسبل التجارة بإعتبارها قوَام الإقتصاد.

عندما بدأ عُودُ الدّعوة المحمّدية يشّتدّ، قامت "قريش" بشن حرب إقتصادية على المسلمين الذين همّ قلة، وعلى من يحابيهم ويحميهم، فعمدوا إلى "إعلان" صحيفة عُلّقت على أهداب "الكعبة" في مكة (المركز الرئيسي للإجتماع "دار الندوة" والتجارة...)، ومن أهم ما جاء فيها: المقاطعة الإقتصادية للمسلمين،

[1] أحمد طرطـار (وآخرون)، **الإقتصاد الإسلامي – الوقائع والأفكار الإقتصادية**، دار الفجر، مصر، 2007.

ولبني هاشم، وبني عبد المطلب (نسل النبي محمّد)، بأنّ لا يُبايِعُونهم، لا يُخالطُونَهم، لا يُجالسونهم، وأنّ لا يَبيعوُنهم أو يشترون منهم شيئا البّتّة، وقد شدّوا عليهم الحصار ورفعوا الأسعار، وقاموا بتهجيرهم عُنّوة وقسّرا من بيوتهم إلى الشّعاب والجبّال، حتى يُرّضخُونهُم على شروطهم.

وقد إستمرت هذه الحرب الضروس مدة ثلاث سنين، ذاق فيها المسلمون ومن ولاهم الجوع، الألم، والموت، وإلى غاية أن شاءت الأقدار أن تنتهي، وقد سخر الله لها في ذلك سُبّلاً وأسباباً، وأهمها، هي نصرة مجموعة من القبائل تجمعهم بهم قَرَاباتٍ وأصهارٍ لهُم عن طريق القوّة والإحتراب (الإذن الإلهي بالقتالي "الجهاد")، وإلاّ لمَّا فُرِّجت.

- القرن السابع ميلادي: الحرب الساسانية البيزنطية، وهي آخر سلسلة حروب بين الإمبراطورية البيزنطية والساسانية بإيران، وكان من أهم الدوافع فيها هو الإقتصاد، والجغرافيا (التوسع).
- القرن السابع إلى الثاني عشر ميلادي: الحروب الرومانية الإسلامية (دولة الخلافة، الأمويين، العباسيين، العثمانيين)، بالرغم من أن الدافع فيها ديني، إلأ أن الإقتصاد والجغرافيا كانا الحاضر الأكبر.
- القرن العاشر إلى الحادي عشر ميلادي: الحروب السلجوقية البيزنطية، وهي سلسلة من الحروب الحاسمة والتي نَقَلَتّ موازين القِوى في آسيا الصغرى وسوريا من الإمبراطورية البيزنطية إلى السلاجقة الأتراك من آسيا الوسطى، وكان الهدف منها والمحرك لها هو الإقتصاد والجغرافيا.
- 1453-1337: حرب المائة عام، وهو صراع طويل بين فرنسا وإنجلترا، وقد دام 116 عاما، ومن أهم أسبابها:

أولا: الحرب السياسية، يتعلق برغبة أنجلترا التخلص من التبعية لفرنسا.

ثانيا: الحرب الإقتصادية، ذلك أن إنجلترا كانت تعتمد في جزء هام من إقتصادها على إمارة **"الفلاندر"**، والتي كانت تصدّر إليها منتجات صُوفَ الغنم الإنجليزي، والذي كان يجدُ لهُ فيها سُوقاً رائجاً إلى جانب العِنب (فاكهة) والنبِيذ (مشّروب)، وكانت إمارة **الفلاندر** أحد تَبِعِيَّاتٌ مَلك فِرنسا بحكمٍ شبه مستقل، ولكن هذا الأخير تدخل كثيرا في شؤونها الداخلية وإحتّل بعضاً من مدنها وأجزائها، كما تدخل في حرية أمير **الفلاندر**، فأشتكى هذا الأخير لملك إنجلترا، وكردّ فعلٍ من فرنسا إحتل مَلِكها الإمارة مُضِرّاً بمصالح بريطانيا الإقتصادية، وعليه، أصبح ملك إنجلترا في مأزق اضطراب سياسي وإقتصادي، فأعلن الحرب الشاملة.

- 1783-1778: حيث حاولت بريطانيا منع الغزو الفرنسي وحماية طريق التجارة منها وإليها.

خلال عديد الحروب التي دارت بين بريطانيا وفرنسا، خلق الإمبراطور الفرنسي **نابليون بونابرت "Napoléon Bonaparte"** (1769-1821) نظام الدّفاع الإقصادي، والذي تمثل بحظّر المنتوجات البريطانية في فرنسا، وقد سَخَّرَ في سَبِيل إحّقَاقِ ذلك تَنفيذاً ومُراقبةً الّقوة العسكرية.

- القرن التاسع عشر ميلادي: إيطاليا ترفع التعرفة الجمركية على المنتجات الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد بررت ذلك القرار بدعم الصناعة الإيطالية وحمايتها من المنتجات الفرنسية.

بيّدَ أن ما حدث حينها أن فرنسا ردت بالمثل ورفعت الرسوم الجمركية على المنتجات الإيطالية، ممّا تسبب في تهاوي الصادرات الإيطالية لفرنسا، وكان المتضرر الأكبر حينها هي المصانع الإيطالية نفسها، والتي أُتُّخِذَ هذا القرار لأجل حمايتها، ولأنّ فرنسا كانت الأقوى إقتصاديا حينها، فقد تضررت بشكل أقل من إيطاليا التي تراجعت عن القرار بشكل سريع، إلاّ أنّ الفِرنسيين عاقبوهم بإستمرار الضرائب لعدة سنين بعد التراجع.[1]

- 1929-1934: كساد القرن العشرين، والذي شهد أزمة إقتصادية طاحنة، إنخفضت فيها التجارة العالمية بسببها إلى الثُّلُث (30 %)، والتي أخذ على عاتِقه الوافِدُ الجديد على **البيت الأبيض "The White House"** الرئيس **فرانكلين روزفلت "Franklin Roosevelt"** (ولايته 1933-1945) مسؤولية الإصلاح السياسي والإقتصادي الذّي حلّ الأزمة في العام 1932.

الحقيقة أنّ ما حدث يومئِّذٍ هو حرب إقتصادية إفتعلتها الولايات المتحدة وشنّتّها على عددٍ كبير من الدّول (على رأسهم كندا)، ممّا أضرّ بها وبإقتصادها وبّالعالم.

في تلك الفترة كانت البِلاد تحت حُكم الجمهوريين في الرئاسة والكونغرس (56.7%)، وبإقتراح من السيناتورين الجمهوريين **ريد سموت "Reed Smoot"** (1862-1941)، و**ويلس هولي "Willis Hawley"** (1864-1941) تمّ سنُّ **"ضريبة سموت هولي"**[2] والتي فرضت رسوماً جمركية كبيرة على الواردات والسلع (20000 سلعة)، وبمباركة الرئيس الجمهوري آنذاك **هربرت هوفر "Herbert Hoover"** (ولايته 1929-1933).

ثم كانت ردود الأفعال من قبل الدول المتضررة أشد مناوَأَةَ، وهكذا، ضلت الأوضاع على حالها مدة الأربع سنين، ممّا وطّدّ حرباً إقتصادية عالمية طاحنة أخسرت الجميع، وقدّ إنخفضت التجارة في العالم وتَبَاطَؤَ الإقتصاد بشكل رهيب،

---

[1] عبد الله الردادي، **ليست الحرب الإقتصادية الأولى**، جريدة الشرق الأوسط الدولية، لندن، (عدد رقم 14356 / 2018/03)، aawsat.com، بتاريخ (2018/12/16).

[2] روبرت شيلّر، **الوفرة اللاعقلانية**، (ترجمة: محمد الأبرش)، دار العبيكان، السعودية، 2000، ص 126-128.

لولتنويه، نُذّكِّرّ أن الدولار يومها لم يكن هو العملة المسيطرة على العالم كما هو الحال اليوم.

ولبلوغ توضيح الصورة كاملة حينها والحيّثيات التي كانت قائمة آنذاك، وجب العلم أنه وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قادت الولايات المتحدة العالم وإلى اليوم قيادة المُحارب الحذر المستفيد من فرص الحرب الإقتصادية والعسكرية، وقدّ مكّنها موقعها الجغرافي منّ الحَدّ إستراتيجياً منّ أنّ تنُوء بنفسها وبُنَّىَ إقتِصَادِهاَ للخطر، وهي بذلك بعيدة تماما عن أرض الحروب والمعارك، في حين كانت أوروبا هي أرض الدمار والخراب، ولقد كان وراء هذه الحنكة السياسية عالم السياسية والمفكر الجامعي الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسون**.

وهكذا، أعلن الرئيس **ويلسون** عن مبادئه الشهيرة، وتبوأت الولايات المتحدة مكَانَةَ أكبرِ مُورِدٍ للبضائع والسلع إلى أوروبا والعالم وقد مثل ذلك نواة أساسية للكساد سابق الذكر، وبذلك أُتيح لواشنطن الفرصة كاملة لبناء نظام دولي جديد مُحددة تفاصيله، طبيعتهُ، وحُدُوده بمّا يتّلاّءمُ ومصالِحِها.[1]

في القرن العشرين والواحد والعشرين ميلادي، وبفضل التطورات المهولة التي مست كافة القطاعات على رأسها الإقتصاد، شهد العالم الحديث والمعاصر عديد الحروب الإقتصادية التي مست كثيراً من الدول والمجتمعات، والتي يُحسب للولايات المتحدة أنها هي المُدبر والمُفتَعِلِ لهَا بحُكم أنها القوة العسكرية والإقتصادية الأعظم في العالم، إذّ يشهد التاريخ بأنها خاضت أزيد من 120 حرباً إقتصادية[2] منذ تأسيسها عام 1776.

- 1989: الولايات المتحدة تشن حربا تجارية على الصين، وتجمد بصورة كاملة العلاقات معها، وتفرض عليها عقوبات إقتصادية ضارة، وفي عام 1993 عادت العلاقات إلى طبيعتها وبدأت بالتعافي تدريجيا.
- 1992: قيام حرب تجارية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، وفرنسا تؤكد على ضرورة المعاملة بالمثل والرّدّ المُناسب على غطّرسة واشنطن.
- 1993: الولايات المتحدة تعلن الحرب التجارية على اليابان وكندا.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر بإقتضاب بعضا من الأمثلة على ذلك فيما يلي:

- قيام مجموعة من الدول متحالفة على رأسها الولايات المتحدة بمحاربة العراق وحصارهِ إقتصاديا وعسكريا، المرة الأولى عام 1991، والمرة الثانية 2003.

---

[1] مجموعة مؤلفين، **مائة عام على الحرب العالمية الأولى**، (المجلد الأول)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2016، ص 109-113.

[2] نعوم تشوموسكي، **ماذا يريد العم سام**، دار الشروق، مصر، 1998، ص 85.

- الحصار الإقتصادي الأمريكي الشامل على السودان، منذ 1998 وإلى غاية اليوم، وهناك دلالات برفعه بعد سقوط البشير في أبريل 2019.
- الحرب والحصار العسكري ، الجغرافي، والإقتصادي من قبل سلطات الإحتلال على قطاع غزة في فلسطين المحتلة، وكذا بمعاونة السلطات المصرية التي تغلق معبر رفح البري منذ العقد من الزمن على القطاع، منذ 2007 وإلى غاية اليوم.
- 2014: العقوبات الأمريكية على روسيا ما سبب إنهيار جزأي للإقتصاد.
- الحرب والحصار الإقتصادي السعودي الإماراتي بإسم التحالف على اليمن، منذ 2015 وإلى غاية يومنا هذا.
- 2018: الحرب الإقتصادية الأمريكية على تركيا ما سبب إنهيارا حادا في العملة التركية (الليرة) وإرتفاع معدلات التضخم، وإستنزاف سريع جدا للإحتياطات من النقد الاجنبي، وعليه، إضطرابات إجتماعية وقلاقل عمالية.
- الحرب الإقتصادية الأمريكية على إيران، وحصارها وتضييق الخناق عليها، وتدمير وارداتها من النفط، وملفها النووي... وذلك ما أسهم في إشتعال الجبهة الإجتماعية في إيران من نفس العام، فخرجت مظاهرات تنادي برحيل النظام (حسن روحاني) وتغييره، إذّ أنه لطالما أذّكت الولايات المتحد ذلك وساندته، إلاّ أنّ الواقع لا يزال قائما على ما هو عليه.

إنّ السياق التاريخي الذي جاء أساَساً بمفهوم الحرب الإقتصادية تجلّى ضمنيا في القرن العشرين بتاريخ 1956، حين باشر الرئيس الأمريكي **دوايت أيزنهاور " Dwight Eisenhower"** (ولايته 1953-1961) بإعلان حرب إقتصادية علنية ضد الإتحاد السوفياتي عقب تدخلها في المجر.

أيضا، حين منعت الولايات المتحدة صندوق النقد الدولي من تقديم مبالغ مالية ضخمة لبريطانيا حتى تَرضخ لمطالبها بالإنسحاب من قناة السويس (مصر)، كما منعت البنك الفِدِرالي الأمريكي منّ أداء مبالغ مالية مستحقة للندن (بريطانيا) حتى تخضع لأوامرها، وذلك ما يُعدّ إجباراً إقتصادياً تعسفياً بالقوة.

المبحث 2: آليات الحروب الإقتصادية في القرن الواحد والعشرين

المطلب الأول: أهداف (المقاصد) الحروب الإقتصادية

تزامنا مع التطور المهول الذي تشهده الرؤى الفكرية والتطبيقات العملية في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، فإن الأهداف والمقاصد الأساسية لما بات يعرف إصطلاحا

بـ "الحروب الإقتصادية" هي الأخرى تطورت وواكبت رهانات العصر الحديث (ما بعد الحداثة، والحداثة الرقمية..)، إذ يمكن لملمتها تدقيقا فيما يلي:

- التنافس على المصالح الجيوسياسية ورغبات الهيمنة، النفوذ، والتسلطية على العالم والنظام الدولي.
- في حالات معينة، إعادة توزيع الأدوار بين الفواعل الدوليين، ومثال ذلك، إعادة توزيع الأدوار بعد الحرب العالمية الثانية وقيام خمس دول عالمية بحكم العالم عن طريق مجلس الأمن (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا).
- ترتبط الحروب الإقتصادية بالقضايا السياسية، الأمنية، والإستراتيجية، وعليه، فإن أهدافها تكون دائما منحصرة في هذه السياقات الأساسية.
- العمل على إعادة الأوضاع كما كانت، ومثال ذلك، الولايات المتحدة تعمل على تركيع الصين وعدم السماح لها بإجتيازها وأن تحل مكانها كأكبر قوة إقتصادية في العالم.

حيث تلجأ بعض من الدول إلى هكذا أنواع من الحروب عند إحساسها بتراجع وبداية إنهيار منظومتها الإقتصادية، ما يدفعها إلى هذه "اللعبة" لإعادة التوازن، أو لتقليص الفجوة أمام القوة الإقتصادية المواجَهَة[1]، أو لتضييق الخناق على إقتصاديات الدول المنافسة.

محاولة بعض الدول حماية ما تبقى من مصالحها الإقتصادية المهددة من قبل القوى المنافسة والناشئة.

بالإضافة إلى ما سبق من الأهداف الأساسية للحروب الإقتصادية، فإن هنالك أهدافا أخرى (معلنة وخفية، وقد سقنا أمثلة كثيرة تجسد هذه المعاني)، إذ يمكن حصرها فيما يلي:

- تدمير الصناعات الحيوية وتدمير البنى التحتية والمكتسبات الموجودة.
- عزل الدول عن السوق العالمية، إفلاس البنوك وتقويض المعاملات المالية معها، ما يضفي إلى عدم قدرة السلطات التحكم في أموالها.
- إحداث الفوضى والقلاقل الإجتماعية، ما يسبب حرجا للأنظمة الحاكمة، ويفشي البطالة، الهجرة، الجريمة...
- تغيير أنظمة الحكم، أو تغيير جزأ من سياساتها التي لا تتوافق فيها معها، ويتم ذلك عبر أدوات التجسس، والشائعات الإقتصادية المضادة.

[1] محمد الفطيسي، **تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على مستقبل النظام العالمي**، جريدة رأي اليوم (عدد 2018/07/16)، لندن، raialyoum.com، بتاريخ (2018/11/13).

- تدمير التجارة المحلية والخارجية لدولة ما، وإستنزاف إحتياطاتها من النقد الأجنبي، ما يضفي إلى التضخم وتهاوي العملات، وكذا تدمير سلاسل النتاج والصناعة حتى لا تتمكن تلك الدولة من مواجهة خصومها.

المطلب الثاني: الأدوات (الوسائل) المنتهجة في الحروب الإقتصادية

منذ إنقضاء عهد الحربين العالميتين الأولى والثانية شهد العالم أزيد من خمسين حربا مسلحة، ومع تطور الأمور وتوالي الأيام باتت الحروب اليوم تأخذ منحى غير عسكري في كثير من الأحايين، فبدل العسكرة يتم إستخدام الآليات الإقتصادية والتجارية وفي إطار العولمة لتحقيق الأهداف والمصالح.

وكأي حرب، فإن الحرب الإقتصادية وقصد تحقيق أهدافها المعلنة منها والخفية، فإنها تستند إلى أدوات ووسائل (آليات) مباشرة وغير مباشرة...

إذ يمكن حصر أهم الآليات والوسائل[1] فيما يلي من النقاط:

- الإجراءات الإقتصادية المتعددة: العقوبات، الحظر، المقاطعة الإقتصادية للسلع والبضائع وحتى الأشخاص "الحظر الشامل"، الحصار البري، البحري، والجوي، فرض الغرامات، العقوبات المالية على المؤسسات، البنوك، الأشخاص..

كل هاته الإجراءات بإمكانها تحقيق الأهداف المسطرة في كثير من الأحايين وإرضاخ الدول.

- الأدوات التجارية: فرض الرسوم والتعريفات الجمركية "الضرائب" على السلع والخدمات[2]، التضييق على حركة رؤوس الأموال والأشخاص "الإكراه البدني"، وحظّر الأنشطة المصرفية والتحويلات المالية "تجميد الحسابات" للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- صناعة الأزمات الإقتصادية: التلاعب بالبورصة العالمية والإقليمية كما حدث مع الولايات المتحدة والتي تملك تكنولوجيات وتقنيات معلوماتية جدّ متطورة تمكنها من اللعب بالأرقام دون ترك الآثار والمصادر، وعليه، تنشر الشائعات التي بإمكانها تدمير وإفلاس شركات في لحظات معدودة، مثلما حصل في أزمة النمور الآسيوية 1997.

أيضا، التلاعب بالعملة المحلية والسندات، وإستخدام الأموال الساخنة في الإضرار بإقتصاد الدول المستهدفة، وإحتكار السلع العادية والإستراتيجية بمنعها أو

---

[1] شذى خليل، **الحروب الإقتصادية**، وحدة الدراسات الإقتصادية - مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، **rawabetcenter.com**، بتاريخ (2018/11/12).

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية**، مطبعة الإشعاع، مصر، 2001، ص 208.

بإغراق الأسواق[1] بمنتجات معينة لضرب المنتوج الوطني، وخير مثال على ذلك، الولايات المتحدة أكبر مصدر "للصويا" (من المحاصيل الغذائية والصناعية الهامة علي المستوى العالمي) في العالم بـ 50 مليار دولار سنويا، وقد قامت في العقد الماضي بمكر ودهاء بغلق مجموعة التصنيع "لافيرا" في فرنسا، ومنشأة الإنتاج "صارداتجين" في إيطاليا لكي تحتكر هي لوحدها تجارة الصويا عالميا.

- إغراق الدول المعينة بالديون والفوائد، مما ينجر عن ذلك عدم قدرتها على السداد، وبالتالي تسوء سمعتها حول العالم، وعليه، تمنع من الإقتراض من الخارج (دول وهيئات دولية)، ما يضفي إلى إنهيار الإقتصاد وثوران الأزمات الإجتماعية.
- إفتعال الأزمات (الدسائس المخابراتية، الفتن، النعرات الطائفية، الخلايا النائمة...) داخل الدولة المستهدفة أو المجاورة لها، لتستفيد الدول الكبرى من مبيعات السلاح، وكذا إستنزاف الموارد الطبيعية لها، مثل: ليبيا، العراق، رواندا، أثيوبيا، الصومال...
- إذكاء الحروب: دعم ميليشيات غير قانونية بالمال، السلاح، والمعلومات ضد الدولة، ودعم تجارة الممنوعات والمخدرات وإغراق الأسواق بها.
- دعم الفساد عن طريق فتح الطريق أمام الفاسدين لتولي مناصب مفتاحية، إقتصادية، وسيادية هامة في الدولة، وفتح طرق الثراء غير المشروع أمام العصابات واللوبيات عن طريق نهب المال العام للأمم والدول، وذلك كله قصد إضعافها وإثارة الجبهة الإجتماعية، وكسب الولاء والطاعة.
- التبعية الإقتصادية: وذلك عن طريق المساعدات والهبات المالية، الغذاء، الدواء، والدعم... مما ينجر عن ذلك الولاءات بالطاعة، الخضوع، والخنوع المطلق للدول المانحة، مثل: المساعدات الأمريكية لكثير من دول العالم ومن ذلك، مساعداتها بالمال سنويا للجيش المصري في إطار إتفاقية كامب ديفيد، خضوع نظام بشار الأسد لروسيا وإيران... وبهذا تضمن الدول القوية تبعية كاملة لها من قبل الدول الضعيفة والنامية، ويتم الحصول بذلك على إمتيازات سخية...
- الحماية العسكرية: وذلك عن طريق ضمان الدول القوية عسكريا حماية للدول الضعيفة والتي تمتلك الموارد الطبيعية (نفط، غاز، ثروات...) ولا تملك القوة للدفاع عن نفسها، نظير أن تحصل على إمتيازات وأموال ضخمة وموارد طبيعية (بترول، غاز..)، وخير مثال على ذلك: حماية الولايات المتحدة لدول الخليج، وعلى رأسها المملكة السعودية، وقد نستذكر هنا قول **ترامب** بصراحة ووضوح في 2018 أنه من الواجب على السعودية أن تدفع أكثر مقابل حماية أمريكا لها مهددا بالإنسحاب، وللتذكير، غداة فوز ترامب بالرئاسة في 2017، قامت المملكة السعودية بإقامة مؤتمر ضخم جدا، وعليه، تم منح ترامب ما قيمته 700 مليار دولار كإستثمارات

[1] سامي خليل، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 509-512.

وعقود، ظاهرها إقتصادي، وباطنها شراء ذمة السلطة الأمريكية لحماية أنظمة الخليج العربي الملكية الوراثية.

المطلب الثالث: مقومات الحروب الإقتصادية

تنبني الحروب الإقتصادية على مقومات وعوامل أساسية تسهم في قيامها، وجودها، وفعّالِيتها، بحيث ترتبط بها إرتباطا أساسيا ووثيقا لكي تحقق أهدافها ونجاعتها على أتم وجه.

من أهم الأفكار الجوهرية في ذلك، أن الحرب الإقتصادية تخوضها دولة ما ضد دولة أخرى أو مجموعة دول، ونادرا ما تخوضها شركات ضخمة متعددة الجنسيات وعابرة للقارات (البعض يرى أنها أداة بِيَدِ الدول المالكة لها).

بحيث أن هذه الدولة التي تعلن الحرب الإقتصادية وتضطلع بإدارتها وتصعيدها، من الواجب عليها بالأساس أن تكون دولة قوية إقتصاديا، عسكريا، وعلى أصعدة أخرى (المقومات)، ومن ذلك، وجوب تملكها لوسائل ضغط وقوة، وأوراق لعب علنية وخفية وفق إستراتيجيات وتكتيكات مدروسة مسبقا، وإلا خسرت كل شيء وعادت عليها هذه الحرب بالضرر.

أي بمعنى أن شرطية القوة (سياسيا، إقتصاديا، عسكريا، تكنولوجيا...) تعد مقوما جوهريا وأساسيا لنجاعة ونجاح ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لملمة أهم مقومات وميزات الحروب الإقتصادية فيما يلي[1]:

- قوة ميزان المدفوعات وقدرته على عدم التأثر بالصدمات الخارجية ومقاومتها.
- قوة العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية (الأصول التاريخية وقيمة العملة)، وذلك من خلال أنظمة سعر الصرف ومدى خضوعها لآليات السوق.
- قوة الجهاز الإنتاجي والصناعي، ومدى قدرته على تحقيق الإكتفاء الذاتي وسد الإحتياجات الداخلية (المحلية)، والقدرة على إيجاد فائض بإمكانه المنافسة على التصدير.
- مدى مرونة جهاز الإنتاج وسلاسل الصناعة في إنتاج السلع والبضائع المختلفة كماً، كيفاً، نوعاً، ووقتاً، وهنا يتوجب توفر الدولة على المواد الأولية والخام، وأن لايكون هناك تعطيل في الإمداد بها.

[1] **حروب القرن الواحد والعشرين**، عالم الفكر (وزارة الإعلام)، الكويت، 2007، المجلد 36 – عدد 1-2.

مثال ذلك، شركات صناعة السيارت، الطائرات، السفن، والتي تمثل عصب الصناعة الأمريكية، يمكنها أن تتوجه في وقت قصير جدا إلى إنتاج الآلات الحربية، الدبابات، والسلاح بكل أريحية وإنسيابية مرنة.

وللتذكير، الرئيس السابق **باراك أوباما "Barack Obama"** (ولايته 2009-2017) قام بضخ 400 مليار دولار لدعم هذا القطاع الهام والإستراتيجي، وعلى أساس أن الإقتصاد الأمريكي يقوم على أصول ومبادئ إقتصاد الحرب.

- حجم السوق الداخلي، إتساقه، تنوعه، وحجمه، بحيث يكون السوق الداخلي (المحلي) متوافقا ومتلائما مع إمكانيات الدولة الإنتاجية والصناعية، وبإمكانه إستيعاب النشاط الإنتاجي والخَدَمي.
- مدى حجم وكفاءة القوة العسكرية، كماً، كيفاً، نوعاً، وجودةً، ذلك أن الحروب الإقتصادية بإمكانها أن تتحول في أي لحظة إلى مواجهات عسكرية.

إن كل ما سبق الحديث عنه في شأن المقومات يعد "قوة" أساسية ودافعة لأي دولة تمتلك هذه المقومات بأن تدخل الحروب الإقتصادية وعلى جبهات عدة فتكسبها، أين، متى، وكيفماَ شاءت.

أي بمعنى أنه وعبر هذه المقومات، فإن الدولة تمتلك وسائل وأدوات الهجوم الإقتصادي، وآليات وميكانيزمات الدفاع عن الإقتصاد القومي (الوطني)، والذي لا بدّ من إتّسامِهِ بالقوة والنمو المتواصل كمشروطية لذلك.

تعقيبا على ما سبق، يمكن أن نسقط هذه المقومات على دولة معينة لنستخلص مدى توافرها على هذه المقومات والمَيّزات، حيث نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تتسم بهذه الصفات، ما يُمكّنها منّ شنِّ الحروب الإقتصادية بكل أريحية، وهذا ما يفسر خوضها لمثل هكذا حروب منذ تأسيسها لأزيد من مائة حرب.

وفي ظل هذه المقومات، يمكن القول أنه وعلى المدى المنظور، من الصعب جدا إعادة صياغة نظام دولي جديد لا تكون فيه الولايات المتحدة القوة الأولى عسكريا وإقتصاديا، حتى في ظل وجود عملاق مثل الصين (أسرع إقتصاد نامي في العالم)، وذلك ما أكدّه حسب المفكر الأمريكي **جوزيف ناي "Joseph Nye"** (1937) في كتابه **"مستقبل القوة"**[1] بالقول ما يلي:

- هناك إحتمالات لتلكؤ النمو الإقتصادي في الصيّين خلال فترات قريبة (قبل العام 2020).

[1] جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، (ترجمة: أحمد نافع)، المركز القومي للترجمة، مصر، 2016.

- حتى لو تجاوزت الصين الناتج الأميركي فإن تركيب الإقتصاد الأميركي مختلف من حيث نوعيته، أي أنّ التجاوز سيكون في "الحجم" وليس"التطور".
- معدل دخل الفرد سيبقى لصالح أميركا حتى بعد 2050.
- يعد النفوذ الصيني الدولي محدودًا، أيّ أنّ قدُرتها على توجيه الأحداث الإستراتيجية الدولية ما زال قاصرًا قياسًا للولايات المتحدة.
- سيكون الإنفاق العسكري الصيني في عام 2025 مساويًا لـ 25% من الإنفاق الدفاعي الأميركي الحالي.

وعليه، يرى **"ناي"** أن الصين لن تتساوى في مُجمل القوة مع الولايات المتحدة لكنها قدّ تكون تحديًا مهمًا لها.